الأمم المتحدة

A/C.2/67/SR.6

الجمعية العامة

الدورة السابعة والستون

Distr.: General
24 December 2012
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة السادسة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد تالبوت ..... (غيانا)

المحتويات

مناقشة عامة (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في **غضون أسبوع واحد من تاريخ صدور المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

12-54134X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتُتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

مناقشة عامة (تابع)

١ - **السيد أباكان** (تركيا): قال بما أنه يتعين القيام بمزيد من العمل لتحقيق جميع الأهداف الإنمائية للألفية، فإن الخطط الإنمائية لما بعد الأهداف الإنمائية للألفية ينبغي أن تكون مكملة لها وليست بديلا لها أو تهدف إلى تقويضها. وأعرب في ذلك الصدد عن ترحيب حكومته بالجهود التي يبذلها فريق العمل التابع للأمم المتحدة على نطاق المنظومة للتحضير لخطة المنظمة الإنمائية لما بعد عام ٢٠١٥، وعن ترحيبها كذلك بقيام الامين العام فيما بعد بإنشاء فريق شخصيات بارزة رفيع المستوى معني بخطة المنظمة الإنمائية لما بعد عام ٢٠١٥. وعلاوة على ذلك، نصت الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو+٢٠ على إنشاء فريق عامل حكومي دولي مفتوح باب العضوية، معني بأهداف التنمية المستدامة، لتكون مساهمته عنصرا في تحديد طريق المضي قدما.

٢ - وتشمل أولويات تركيا في مجال التنمية المستدامة توفير خدمات الرعاية الصحية والتعليم للجميع وكذلك المياه والطاقة والأمن الغذائي؛ وتشمل أيضا الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية وضم الفئات المحرومة؛ بجانب التنمية الاقتصادية الشاملة للجميع. وقامت تركيا، التي بزغ نجمها كبلد مانح وطرف فاعل رئيسي ناشئ في مجال التعاون الإنمائي الدولي، باستضافة مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعنى بأقل البلدان نموا، في عام ٢٠١١، وعلقت أهمية كبرى على التنفيذ الكامل لوثيقته الختامية، أي برنامج عمل إسطنبول. وسيكون من الأهمية بمكان استخلاص موجز لتلك الوثيقة ولنتائج مؤتمر ريو+٢٠، الذي أُكدت فيه مجددا الالتزامات السياسية بشأن أقل البلدان نموا.

٣ - وأكد المتحدث مجددا، وهو يشير إلى أن نسبة سكان العالم الذين يعيشون في المدن تزيدحاليا على ٥٠ في المائة وتتزايد بشكل سريع؛ التزام حكومته باستضافة المؤتمر الثالث لموئل الأمم المتحدة، الذي يمثل محفلا تتهيأ فيه الفرصة لدمج خطة التنمية الحضرية العالمية في الخطة الإنمائية لما بعد عام ٢٠١٥.

٤ - **السيدة تشيلينجينكهوما** (ملاوي): سلطت الضوء على التحديات التي تواجهها أقل البلدان نموا، مثل بلدها، في محاولاتها الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة - والتي تفاقمت بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية - ودعت اللجنة إلى أن تولي اهتماما خاصا لاحتياجات تلك البلدان. وأعربت عن أمل وفدها في أن يُنفذ برنامج عمل إسطنبول بكامله، لتتاح بذلك الفرصة لوصول أقل البلدان نموا إلى الأسواق بدون ضرائب جمركية أو حصص محددة، وتتاح لها إمكانية بناء قدراتها في مجال العرض.

٥ - وأضافت أن حكومتها وضعت برنامجا للإنعاش الاقتصادي بهدف استعادة استقرار الاقتصاد الكلي، تماشيا مع استراتيجيتها الإنمائية الوطنية متوسطة الأجل، وعلى أمل أن تحقق جزءا من الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. وحددت مشاريع في خمسة مجالات ذات أولوية، هي: الطاقة والسياحة والزراعة والتعدين وتنمية الهياكل الأساسية. وأطلقت مؤخرا مبادرات رئاسية بشأن صحة الأم وخفض الفقر. وستموَل جميع هذه الجهود من خلال شراكات بين القطاعين العام والخاص. وقالت المتحدثة إن حكومتها ستواصل تشجيع قيام مؤسسات قوية لتعزز نمو الأعمال التجارية والاستثمارات وتدعم مبادرة المعونة لصالح التجارة، الشئ الذي سيتيح إمكانية المنافسة بشكل فعال في ساحة الاقتصاد العالمي.

٦ - وأضافت أن ملاوي أولت اهتماما خاصا لتغير المناخ في استراتيجيتها الوطنية، بعد أن عانت من آثاره الضارة. وأعربت عن ترحيب وفدها بنتائج مؤتمر ريو+٢٠، وقالت

إنه يناشد المجتمع الدولي الوفاء بالالتزامات المتعهد بها في مؤتمري الأمم المتحدة المعنيين بتغير المناخ، اللذين عقدا في كانكون وديربان، وإنه يؤكد مجددا أهمية تحقيق فترة التزام قانونية ثانية ذات جودة لبروتوكول كيوتو.

٧ - وأعربت عن القلق لاستمرار تعليق جولة الدوحة من المفاوضات التجارية المعنية بالتنمية، وحثت المجتمع الدولي على التحلي بالمرونة والإرادة السياسية من أجل انعقاد المفاوضات بطريقة تيسر حصول البلدان النامية على نظام تجاري دولي يتسم بالعدل والتوازن.

٨ - **السيد واسليدر** (كوستاريكا): أعرب عن سرور وفده للنتائج الملموسة المحرزة في مؤتمر ريو+٢٠، التي تقف دليلا على أن المشاركة المتعددة الأطراف لا تزال هي الأداة الرئيسية التي يستطيع المجتمع الدولي أن يحقق من خلالها التنمية المستدامة على نحو يتسم بالإنصاف والشمول. وقال إن موقع كوستاريكا الجغرافي يجعلها عرضة بشكل خاص للكوارث الطبيعية وما تجلبه في أحيان كثيرة من دمار اجتماعي واقتصادي لا يملك بلده الموارد اللازمة لتخفيف وطأته. ولذا تدعو حكومته إلى زيادة الاستثمار في مجال الحد من خطر الكوارث على جميع المستويات. وتعمل كوستاريكا من جانبها على رفع درجة الوعي العالمي بضرورة تقديم مزيد من الدعم للبلدان التي تعتبر عرضة لآثار تغير المناخ بشكل مفرط؛ وتشمل أنشطتها في ذلك المجال تشكيل تحالفات مع البلدان المتضررة، مثل عضوية منتدى البلدان الضعيفة أمام تقلبات المناخ إلى جانب بنغلاديش وملديف، ومرصد قابلية التأثر بتقلبات المناخ.

٩ - وتظل الاستثمارات في المجال الاجتماعي وحماية الموارد الطبيعية هي مرتكزات الطريق الذي اختطته حكومة بلده لتحقيق التنمية المستدامة. ولابد من دعم الجهود الوطنية بنظام متعدد الأطراف ويتسم بالتكامل والتماسك وقدرة الاستجابة. ومن شأن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجرى كل أربع سنوات للأنشطة التنفيذية للمنظمة من أجل التنمية أن يكون أداة فعالة لتحقيق تلك الغاية، وأن تتجسد فيه أفضل الممارسات في مجال التنمية. وينبغي أن تدعم الدول عمليات مباشرة الأعمال الحرة والابتكار والتعاون مع المجتمع المدني والقطاع الخاص في مجال التصدي للتحديات العالمية، بهدف تيسير تحقيق التنمية المستدامة على نحو متوازن اجتماعيا.

١٠ - ويتطلب المناخ الاقتصادي الحالي سياسة جادة وبراغماتية للاقتصاد الكلي من جانب الأمم المتحدة. ويتعين الاستمرار في تطوير سياسات الاقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي التي تهدف إلى تنفيذ تدابير معاكسة للدورات الاقتصادية. وينبغي أن ترشِّد تدابير خفض العجز في الإنفاق العام وأن تهدف تلك التدابير إلى إعادة توزيع الدخل عن طريق زيادة كفاءة الانفاق؛ وعلاوة على ذلك، من الضروري إيجاد نظم ضرائبية تخفف العبء عن كاهل الفقراء والطبقة الوسطى. والهدف النهائي هو تأسيس هيكل مالي عالمي غير مترهل وخاضع لرقابة فعالة، ليشكل حماية ضد المجازفة المفرطة دون أن يعوق التدفقات المالية. ويتعين أن يتضمن النظام المالي الدولي قواعد سلوك تصون المسؤولية الاجتماعية لمشغلي النظم المالية؛ وينبغي أن تجسد الحوافز والروادع الرقابية قواعد السلوك المذكورة.

١١ - وناشد المتحدث جميع أعضاء منظمة التجارة العالمية التحلي بالمرونة والإرادة السياسية المطلوبة لكفالة نجاح اختتام جولة الدوحة من المفاوضات التجارية.

١٢ - **السيد تاتشي – مانسون** (غانا): قال إن تأمين الموافقة على الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو+٢٠ كان إنجازا مرموقا للتعددية، لكن نجاح المؤتمر سيتوقف في نهاية المطاف على مدى الالتزام باتخاذ الإجراءات الكفيلة بتنفيذ النتائج

المتفق عليها، نظرا إلى أن البلدان قد فشلت في التوصل إلى اتفاق بشأن وسائل التنفيذ. ولذا يدعو وفده إلى التعجيل باتخاذ إجراءات بشأن المتابعة في الجمعية العامة، وبخاصة صياغة أهداف التنمية المستدامة.

١٣ - ويجب ألاّ يكون إطار العمل الإنمائي لما بعد عام ٢٠١٥ ذا طابع إملائي، بل يجب أن يركز ببساطة ووضوح على التنمية البشرية والقضاء على الفقر. وينبغي أن يكون الإطار الزمني لتلك الخطة طويلا بما يكفي للسماح بحدوث تغيرات تحويرية وتطورات هامة في كثير من البلدان.

١٤ - وبما أن غانا في طريقها لتحقيق بعض الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥، بدون أن تحقق الأهداف الأخرى المتبقية، فإنه يتوقع تمديد فترة الأهداف ودمجها في الخطة الإنمائية لما بعد عام ٢٠١٥، ربما في صياغة تعالج الانتقادات العديدة التي أثارتها. وقد يشمل ذلك مجالات إنمائية أخرى أهملتها الأهداف الإنمائية الحالية للألفية، مثل التجارة والنمو الاقتصادي والتكيف مع تغير المناخ. وإذا أريد لأي إطار إنمائي أن يكون ذو فائدة حقيقية الفقراء، فلا بد من أن يستثمر المجتمع الدولي في الأرض، مورد الفقراء الأساسي. ويمكن أن يساعد قيام التزام عالمي بعكس تدهور الأراضي واستصلاحها في معالجة مسائل الهجرة وندرة المياه والجوع وانعدام الأمن الغذائي وغير ذلك من التحديات العالمية الأخرى.

١٥ - ونظرا للآثار المدمرة التي تعرض لها الفقراء جراء الزيادات الحادة التي شهدتها أسعار الأغذية مؤخرا، فإنه يجب منح مسائل الأمن الغذائي والتنمية الزراعية أولوية قصوى في الخطط الإنمائية الدولية. وقال المتحدث إن حكومته استحدثت برامج لتزويد الشباب بالمعدات اللازمة للمشاركة في الإنتاج الزراعي وزيادة الإنتاجية، ويسرت قيام شراكات بين القطاعين العام والخاص في مجال إنشاء مزارع تجارية ومصانع لخدمة الأسواق المحلية والدولية. بيد أن الجهود المحلية لن تفلح ما لم تعالج مسألة الإعانات المالية للمزارعين في البلدان ذات الدخل المرتفع ومسألة فرض ضوابط على تصدير المواد الغذائية، على المستوى المتعدد الأطراف.

١٦ - وأعرب المتحدث عن تأييد غانا الكامل لمبادرة الأمين العام المتعلقة بتوفير مصادر الطاقة المستدامة للجميع، من منطلق اعترافها بأن توافر الطاقة ورخصها وإتاحة إمكانية الحصول عليها وتأمينها شروط مسبقة لتحقيق أية تنمية اقتصادية واجتماعية ذات معنى. بالإضافة الى المبادرة، التي استقطبت تعهدات مالية كبيرة وإصلاحات في مجال الطاقة من شأنها أن تفيد ملايين الناس، دعت حكومة غانا إلى الإعلان عن تكريس عقد لتوفير الطاقة المستدامة للجميع من أجل تعزيز وضوح صورة المسائل المتعلقة بالطاقة في الخطط الإنمائية العالمية.

١٧ - ويجب أن تعزز التوجيهات الجديدة في مجال السياسات، التي سيحددها الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجرى كل أربع سنوات، بحلول عام ٢٠١٢، مبادئ الملكية والمساءلة المتبادلة والشفافية؛ وأن تقر باحتياجات البلدان النامية وأولوياتها؛ وتعالج اختلال التوازن بين الموارد الأساسية وغير الأساسية للأنشطة التنفيذية، مع تعزيز الترابط بين وكالات الأمم المتحدة الإنمائية.

١٨ - **السيد كيم أون تشول** (جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية): أشار إلى التأثير المشترك المدمر للأزمة الاقتصادية والماليةعلى الاقتصاد العالمي، وتأثير السلوك الجزافي المتعسف لعدد قليل من البلدانعلى العلاقات الدولية، فقال إنه يتعين أن تعالج اللجنة عددا من القضايا الرئيسية. ويجب أولا: تأسيس نظام اقتصادي دولي عادل وغير تمييزي في أقرب وقت ممكن، نظرا إلى أن العلاقات الاقتصادية الدولية القائمة على المضاربة وغير المنصفة، التي أدت إلى حدوث الأزمة الحالية،

تشكل عقبة كؤودا أمام التنمية المستدامة. ويتعين بوجه خاص أن تتخلى البلدان المقدمة النمو عن سياسات المضاربة الاقتصادية لصالح وسائل إنمائية جديدة تحترم مصالح البلدان النامية.

١٩ - ثانيا: ينبغي توسيع نطاق العلاقات الاقتصادية وعلاقات التعاون الإنمائي المتعددة الأطراف بين الدول الأعضاء وتعزيزها وتنشيطها، على أساس احترام النظم الاجتماعية والاقتصادية التي تختارها فرادى البلدان بمحض إرادتها. وقال المتحدث إن بعض البلدان المتقدمة النمو تتذرع بالأزمة الاقتصادية كي تهمل التزاماتها في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية، مما يعوق التنمية الاقتصادية للبلدان النامية التي تعاني بدورها من النزعة الحمائية في مجال التجارة ومن ضغوط الأسواق الحرة. ويمكن أيضا دعم جهود التنمية الاقتصادية بتخفيف عبء الديون الخارجية ونقل براءات الاختراع والتكنولوجيات.

٢٠ - ثالثا: يجب تعزيز دور الأمم المتحدة في تخفيف الأزمة الاقتصادية الراهنة. وينبغي أن تقدم الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة وصناديقها وبرامجها المساعدة الإنمائية للبلدان النامية وأن تمنع بعض البلدان من التلاعب بأنشطتها الإنمائية من خلال فرض شروط سياسية مسبقة. وينبغي في ذلك الصدد، اتخاذ تدابير فورية لإنهاء العقوبات الاقتصادية التي تفرضها الولايات المتحدة الأمريكية وتابعوها، والتي تنتهك السيادة الاقتصادية للبلدان وحقها في التنمية.

٢١ - وتشهد جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية حاليا عملية تحول دينامية، بهدف أن تتحول في نهاية المطاف إلى دولة قوية اقتصاديا ويرتكز اقتصادها على المعارف التكنولوجية المتقدمة. ولتحقيق تلك الغاية، اعتمدت حكومتها أساليب مبتكرة ضمن استراتيجيتها الإنمائية، على نحو ينسجم مع التحول العالمي تجاه التنمية المستدامة، مع تحديد الهدف الذي يأتي على رأس قائمة أولوياتها، والمتمثل في رفاه شعبها على وجه التحديد.

٢٢ - **السيد مانونغي** (جمهورية تترانيا المتحدة): قال إن بلده تعرض لصدمات ضارة في مجال الإمداد خلال عام ٢٠١١، حيث تسببت ظروف الجفاف على الصعيد الإقليمي في ارتفاع أسعار الأغذية وانخفاض توليد الطاقة الكهرومائية. وارتفع معدل التضخم إلى قرابة ٢٠ في المائة في نهاية عام ٢٠١١، لكنه انخفض فيما يبدو إلى ١٥,٧ في المائة بحلول تموز/يوليه ٢٠١٢. وعلى الرغم من أن تقلب أسعار السلع وتراجع فرص التصدير وغير ذلك من العوامل الأخرى قد شكل تحديا مستمرا، سجل اقتصاد تترانيا معدل نمو بنسبة ٦,٤ في المائة في الناتج المحلي الإجمالي، في عام ٢٠١١، بسبب قوة حركة البناء والتوسع في الخدمات.

٢٣ - وفيما يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية، يجب استمرار الاهتمام بالأهداف إلى ما بعد الموعد النهائي المحدد بعام ٢٠١٥، إذ يرجح ألاّ تتمكن عدة بلدان أفريقية من تحقيقها بحلول ذلك التاريخ. وسيكون من المفيد إدراج الأهداف الإنمائية للألفية في الأهداف الجديدة للتنمية المستدامة، لأن الكثيرين من أشد الناس فقرا في العالم يعتمدون على موائلهم الطبيعية من أجل البقاء، ولأن الجهود الدولية الرامية إلى القضاء على الفقر غالبا ما توفر الحماية أيضا لتلك الموائل. ويجب أن تكون أهداف التنمية المستدامة ذات طبيعة شاملة ومتمحورة حول الإنسان، وأن تشمل من ثم مسائل المساواة التي تعالجها الأهداف الإنمائية للألفية.

٢٤ - وأعرب المتحدث عن رغبة تترانيا في مواصلة تركيزها على الزراعة والأمن الغذائي، وقال إن حكومته تدعم جهود صغار الفلاحين من خلال الخدمات الارشادية والبحوث الزراعية والتدريب والتثقيف، فضلا عن زيادة الدعم المقدم لبرنامج البلد الزراعي الحالي.

٢٥ - وتضمنت الجهود الوطنية الرامية إلى معالجة تحديات الطاقة عددا من خيارات الطاقة المختلطة مع التركيز على البنية التحتية للاقتصاد. ويتوفر الدعم لتلك التدابير من خلال زيادة مشاركة القطاع الخاص، بوسائل تشمل تدخلات السياسات وإقامة نظم رقابية فعالة وتهيئة بيئة مواتية للعمليات التجارية وتأسيس شراكات بين القطاعين العام والخاص.

٢٦ - وتشكل الزرعة المتنامية للإهمال والاستبعاد في الاقتصاد العالمي، التي تتجسد في تجمد حالة مفاوضات الدوحة، تهديدا مباشرا لأقل البلدان نموا. ويجب أن تحمي نتائج مفاوضات الدوحة مصالح البلدان النامية، وبخاصة مصالح أشدها فقرا. وحث المتحدث الأطراف في المفاوضات على ضبط النفس وإبداء التنازلات من أجل تفادي الزرعة الحمائية.

٢٧ - وأشار المتحدث إلى الآثار الضارة لارتفاع أسعار السلع على مكاسب بلده الإنمائية، فدعا المجتمع الدولي إلى وضع نظام رقابي لمعالجة الإفراط في المضاربات والممارسات التجارية الأخرى، وبالتالي حماية مصالح الدول الفقيرة. وأضاف أنه من الضروري، علاوة على ذلك، إطلاق مبادرات جديدة بشأن مسألة الديون والتنمية، نظرا إلى أن تدهور الاقتصاد العالمي قد زاد صعوبة النهوض بعبء الدين لمعظم البلدان، ولا سيما البلدان الفقيرة. وتثير قلق تزانيا بوجه خاص زيادة الهجرة غير النظامية من القرن الأفريقي إلى إقليمها. ومن الضروري بناء القدرات في البلدان النامية من أجل تأسيس نظم رقابة أكثر فعالية.

٢٨ - وقال إن بلده نجح في تحسين معدلات إنجاز برامج الأمم المتحدة على الصعيد القطري، في إطار البرنامج الرائد المعروف باسم ''توحيد الأداء''، ووضع برنامجا قطريا مشتركا اعتمده المجلس التنفيذي المشترك لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وأردف أن وفده سيرحب مع ذلك بإطلاق مبادرات مماثلة من جانب وكالات الأمم المتحدة وصناديقها بشأن توحيد الأداء وخفض تكاليف المعاملات من خلال ترسيخ أفضل ممارسات العمل داخل الأطر المؤسسية القائمة.

٢٩ - **السيدة أغلادزة** (جورجيا): أعربت عن سرور وفدها بشكل خاص لأن الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو+٢٠ أكدت مجددا الالتزامات الدولية بشان الحق في التعليم في سياق التنمية المستدامة. وقالت في ذلك الصدد، إن حكومة بلدها عقدت المؤتمر الحكومي الدولي تبليسي + ٣٥ بشأن التثقيف البيئي من أجل التنمية المستدامة، في أيلول/سبتمبر، بغرض دفع النداء العالمي المتعلق بالتثقيف البيئي إلى الأمام، بوصفه وسيلة لتحقيق التنمية المستدامة، على النحو المحدد في إعلان تبليسي لعام ١٩٧٧. وتضمنت الأهداف الرئيسية توفير منبر لتعزيز التعاون الدولي بين السلطات البيئية والتعليمية وغيرها من السلطات الأخرى المختصة؛ واستيفاء الحاجة إلى تحقيق التوازن بين حفظ البيئة والتنمية؛ وحصر منجزات الخمس وثلاثين سنة الماضية وصياغة توصيات بشأن التعليم من أجل التنمية المستدامة بعد ٢٠١٤. ودعا بيان تبليسي الصادر عن المؤتمر، إلى تعزيز إدماج النُهج المتفق عليها والممارسات الجيدة في أطر العمل الوطنية الإقليمية والعالمية. وقالت المتحدثة إن حكومتها ستظل على التزامها بتحقيق أهداف التعليم من أجل التنمية المستدامة.

٣٠ - **السيد لي هواي ترونغ** (فييت نام): قال إن معظم البلدان تواجه ضرورة إيجاد نموذج نمو أكثر قابلية للاستدامة، بسبب بطء الانتعاش الاقتصادي، وتوقف مفاوضات التجارة العالمية، والتطورات السلبية في مجالات أمن الطاقة والأمن الغذائي ودرء الأمراض، وتداعيات المناخ العالمي.

٣١ - وأشار إلى الدور الحاسم لآليات الحوكمة الدولية في الاستجابة لهذه التحديات العالمية، داعيا الأمم المتحدة إلى

تعزيز المناقشات بشأن السياسات مع المؤسسات الاقتصادية والتجارية والماليةالعالمية، وأعرب عن التأييد لتدابير وضع إطار للتشاور بين الجمعية العامة وتلك المؤسسات. ويتعين فحص نتائج متابعة المؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية، لعام ٢٠٠٩، في ذلك السياق. وأعربعن اعتقاد حكومته الراسخ بأن تعزيز ولايات الأمم المتحدة المتعلقة بمسائل التنمية الاجتماعية الهامة، مثل الأهداف الإنمائية للألفية والالتزامات الأخرى المتفق عليها دوليا، لا تزال من الأولويات المتقدمة.

٣٢ - وترتبت على انخفاض الموارد المخصصة للتعاون الإنمائي - أحد المجالات الأساسية لعمل المنظمة - آثار سلبية ينبغي النظر فيها في إطار الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجرى كل أربع سنوات. وتعلق فييت نام أهمية كبيرة على صياغة خطة الأمم المتحدة الإنمائية لما بعد عام ٢٠١٥، التي ينبغي الاستفادة فيها من المنجزات السابقة، مع تجنب الازدواجية غير المبررة في المواضيع والآليات. وأخيرا، أعرب المتحدث عن دعم وفده لجهود الأمين العام الرامية إلى تعزيز التنمية المستدامة في خطة عمله الخمسية السنوات.

٣٣ - **السيد العجاري** (اليمن): قال إن الجهود التي تبذلها البلدان النامية من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية قد تزعزعت وتعرقلت بسبب شح مواردها وعدم وجود الظروف الملائمة لتأسيس شراكة عالمية من أجل التنمية. ويتحتم على المجتمع الدولي تحمل مسؤولياته في ذلك الصدد، بتقديم المساعدة إلى البلدان النامية، ولا سيما أقلها نموا. وأعرب المتحدث عن تطلع وفده إلى تنفيذ نتائج مؤتمر ريو+٢٠ ومؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمو.

٣٤ - وقال إن أحداث الربيع العربي انعكست سلبا على الأحوال الاجتماعية والاقتصادية في اليمن، مما جعل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية أقرب للمستحيل في البلد، وزادت معاناة الكثيرين من اليمنيين، الذين يواجهون ارتفاع معدلات البطالة مع زيادة ملحوظة في الفقر. وتوقفت المشاريع الإنمائية بسبب الأزمة الاقتصادية، وأصبح الأطفال يتركون المدارسمن أجل العمل بغرض مساعدة أسرهم.

٣٥ - ويجب أن يعالج المجتمع الدولي التحديات الناجمة عن تغير المناخ وأن تفي البلدان المتقدمة النمو بتعهداتها التاريخية بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وبروتوكول كيوتو.

٣٦ - **السيد ثو** (ميانمار): قال إن مؤتمر ريو+٢٠ أصدر نداء عالميا لجعل أولويات التنمية المستدامة محور جدول الأعمال الإنمائي العالمي، والمضي قدما لتحقيق أهداف التنمية المستدامة التي تنسجم مع الأهداف الإنمائية للألفية، بحلول عام ٢٠١٥. وأضاف أن حكومته عكفت على تنفيذ سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية المعجلة، في الوقت الذي كان البلد يشهد فيه تغيرات سياسية، من أجل تحسين الأحوال الاجتماعية والاقتصادية للشعب مع التركيز على القاعدة الاقتصادية الناشئة في آسيا. وتعتزم الحكومة الوصول بمعدل النمو السنوي للناتج المحلى الإجمالي إلى ٧,٧ في المائة، ورفع متوسط دخل الفرد بمقدار ثلاث مرات خلال فترة خمس سنوات. ويواكب معدل النمو الحالي الخطى السريعة لنموالاقتصادات الأخرى في المنطقة.

٣٧ - واعتمدت ميانمار أيضا خططا طويلة الأجل وأخرى قصيرة الأجل للتنمية الريفية وتنمية الموارد البشرية والاستثمار، وفي مجالات أخرى أيضا. وتهدف من صياغتها للسياسات الاقتصادية الجديدة وتعديلها لبعض القوانين واللوائح إلى إدرار المزيد من الدخل للشعب. وقال إن استقرار الاقتصاد الكلي من أولويات حكومته التي اعتمدت نظاما موجها لتعويم سعر الصرف، إضافة إلى سن قانون للتمويل البالغ الصغر، يسهم بقدر كبير في تحقيق التنمية

الريفية وتخفيف وطأة الفقر. وسيبدأ قريبا سريان قانون للاستثمار الأجنبي بهدف تعزيز تدفقات الاستثمارات المحلية والأجنبية، بينما اتخذت خطوات لزيادة الشفافية والنزاهة في قطاعي الطاقة والتعدين.

٣٨ - واختارت ميانمار تطبيق سياسة إنمائية جديدة تركز على الاقتصاد الأخضر والنمو الأخضر، من أجل كفالة الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية مع تعزيز رفاه الإنسان. وقد أسفرت التغيرات الإيجابية في البلد عن حصوله على دعم دولي، أدىبدوره إلى رفع القيود التجارية والاستثمارية المفروضة عليه. وأعرب المتحدث عن تقدير وفده العميق للدعم الدولي واستئناف المعونة وإعادة العلاقات من خلال التجارة والاستثمار، وعن تطلعه إلى رفع القيود عن التجارة بشكل كامل.

٣٩ - **السيد الكانتاراميخيا** (الجمهورية الدومينيكية): قال إنه يجب أن يشن المجتمع الدولي الحرب على الفقر بهدف القضاء على هذه الآفة العالمية التي تجرد الملايين من حقوق الانسان الأساسية وتقوض الديمقراطية القائمة على المشاركة. وعلى الرغم من كثرة الجهود العامة والخاصة والخيرية وغيرها من الجهود الرامية إلى القضاء على الفقر، لا يزال الفقر يحصد آلاف الأرواح يوميا. وبرغم ما أحرز من طفرات مبشرة، سيكون من الضروري حماية تلك المكاسب من ويلات الأزمة الاقتصادية العالمية وأزمة الأغذية. ونظرا إلى أن الأسر الفقيرة تنفق أكثر من ٩٠ في المائة من دخلها على الأغذية، يظل الجوع إحدى العقبات الأساسية أمام القضاء على الفقر المدقع.

٤٠ - وأعرب المتحدث عن التزام الجمهورية الدومينيكية الراسخ بمكافحة الجوع والفقر، وبالعمل على تحسين استراتيجياتها وإعادة ترسيمها من أجل تحقيق انخفاض كبير في معدلات انعدام المساواة والاستبعاد الاجتماعي والفقر. وتعكف حكومته، التي التزمت، في جملة أمور، بالتخفيف من حدة الفقر بنسبة ١٥ في المائة وانتشال ٤٠٠ ٠٠٠ أسرة من وهدة الفقر المدقع في السنوات الأربع المقبلة، على تقييم نطاق واسع من البرامج التي ثبتت فعاليتها في مجال القضاء على الفقر.

٤١ - وإذ تدرك حكومته أن وجود نظام تعليم عالي الجودة ويتسم بالشمول شرط أساسي للقضاء على الفقر، فقد آلت على نفسها أن تقضي على الأمية خلال العامين القادمين، وهي تعتزم مضاعفة الاستثمار العام في التعليم ما قبل الجامعي اعتبارا من عام ٢٠١٣.

٤٢ - ولا يمكن حصر مكافحة الفقر داخل الحدود الثقافية أو الوطنية؛ فهو جزء من جهود ذات نطاق أوسع من ذلك بكثير، إذ يؤثر الجوع والفقر أيضا البلدان المتقدمة النمو. ويجب وضع أنظمة لكفالة الأمن الغذائي الذي يتعرض للخطر جراء الحلقة المفرغة لارتفاع أسعار الأغذية بلا ضوابط، مما يؤدي إلى استخدام الإعانات المالية في قطاع الزراعة، الشيء الذي يؤدي بدوره إلى العجوزات المالية وعدم استقرار الاقتصاد الكلي. ويجب أن يصحب التدابير الداخلية لمكافحة الفقر مزيد من الالتزام ببناء نظام مالي وتجاري أكثر عدلا وتوازنا من قبل العالم المتقدم. ويجب أيضا توفير المزيد من الدعم لتحسين الهياكل الأساسية الوطنية، بغرض تعزيز التجارة على الصعيد الوطني وعبر الحدود الوطنية، وزيادة القدرة على المنافسة، وإيجاد فرص العمل.

٤٣ - **السيد غوفرين** (إسرائيل): قال إن حكومته أظهرت التزامها بالتنمية المستدامة من خلال عمل الوكالة الدولية للتعاون الإنمائي.وتؤدي مبتكرات الوكالة في مجالي التكنولوجيا الزراعية ومعالجة مياه الصرف في أفريقياإلى تعزيز الأمن الغذائي وخفض تلوث المياه. وقد وقعت الوكالة اتفاقا

مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، في أيار/مايو من ذلك العام، بشأن مسائل الأمن الغذائي وإدارة المياه والتنمية الصناعية في أفريقيا وفي أقل البلدان نموا.

٤٤ - واستضافت إسرائيل مؤتمرا سنويا بشأن الطاقة المتجددة، بعد أن أقرت بقدرة الطاقة المستدامة على حفز التنمية المستدامة.واتخذت حكومته أيضا تدابير هامة لمواجهة تدهور التربة والتصحر، وتبادل الخبرات في تلك المجالات مع المهنيين من البلدان المتضررة الأخرى.

٤٥ - وينبع تشجيع إسرائيل لمباشرة الأعمال الحرة على مدى ستة عقود من معتقدات اليهود المثالية بشأن الورع، وعلى وجه التحديد، تمكين المحتاجين. وقد دربت الوكالة الدولية للتعاون الإنمائي الآلاف من مباشري الأعمال الحرة من الشباب والنساء في الأمريكتين وجنوب شرق أوروبا، بالتعاون مع كيانات مثل اتحاد شباب الأمريكتين للأعمال التجارية ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا. وأعرب المتحدث عن تطلع وفده إلى استمرار مناقشة الأبعاد والفوائد المتعددة لتعزيز مباشرة الأعمال الحرة في البلدان النامية - باعتبارها وسيلة لإيجاد فرص العمل وتحسين الحالة الاجتماعية، ورعاية الإبداع، والأهم من ذلك، تمكين الناس على الصعيد العالمي.

٤٦ - وإذ تتأهب إسرائيل للاضطلاع بدورها في المجلس التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، في عام ٢٠١٣، تظل على التزامها بمواصلة تعاونها مع منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء في المنظمة، والمساهمة في صياغة خطتها الإنمائية لما بعد عام ٢٠١٥.

٤٧ - **السيد كاسيسي - بوتا** (زامبيا): قال إن بلده لا يزال وفيا بالتزامه بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، على الرغم من أن أقل البلدان نموا، التي يندرج فيها بلده، ليست قادرة على تحقيق تلك الأهداف بعد. وعلى الرغم من إعادة تصنيف مؤسسات بريتون وودز لزامبيا ضمن الفئة الدنيا من البلدان ذات الدخل المتوسط، فقد بلغ مستوى الفقر فيها ٦٠,٥ في المائة، في عام ٢٠١٠. وتراجعت وتيرة خفض الفقر نظرا لأن النمو الاقتصادي القوي للبلد لا يتسم بالشمول، فهو نتاج أنشطة القطاعات التي تتسم بكثافة رأس المال ومحدودية التأثيرعلى الفئات الفقيرة في المجتمع، بينما لا يزال أداء القطاع الزراعي متدنيا.

٤٨ - وينبغي أن تكفل البلدان النامية وشركاؤها مراعات النجاحات والشواغل والتحديات التي تنطوي عليها الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، عند وضع الخطط الإنمائية لما بعد عام ٢٠١٥. وأعرب المتحدث عن تطلع حكومته إلى صدور تقرير فريق الشخصيات البارزة الرفيع المستوى، الذي شكله الأمين العام، وعن أملها في أن تستند لجنة صياغة أهداف التنمية المستدامة، التي دعت إلى تشكيلها الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو+٢٠، في عملها إلى الأهداف الإنمائية للألفية.

٤٩ - وتؤكد زامبيا مجددا التزامها بتنفيذ برنامج عمل إسطنبول، الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا، حيث تعمل على إدماج مواده في السياسات والأطر الإنمائية الوطنية.

٥٠ - ويمكن حل المشاكل التي يواجهها المجتمع العالمي فيما يتعلق بالنظم، فقط من خلال إصلاح النظام المالي العالمي، وبخاصة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وينبغي أن تشجع تلك المؤسسات نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم ذات التأثير الأكبر على حياة الناس العاديين. وأشار المتحدث إلى ضرورة إصلاح الأمم المتحدة كي تؤدي دورها في الإدارة الاقتصادية العالمية بفعالية أكبر، وحث جميع الدول الأعضاء على الالتزام بالاستجابة لمسائل الإدارة الاقتصادية على نحو متسق وشامل، وعلى تعزيز دور جهازالأمم المتحدة الإنمائي في معالجة الأزمات العالمية.

٥١ - ولكي تستفيد البلدان النامية بقدر متساو من التجارة العالمية، يتعين أن يكون النظام التجاري المتعدد الأطراف أكثر إنصافا. ولذلك ينبغي أن تفي الدول الأعضاء بالتزاماتها في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية وتحقق تقدما في مفاوضات جولة الدوحة المتوقفة، وأن تستثني البلدان المتقدمة النمو أقل البلدان نموا من الرسوم و الحصص بحلول عام ٢٠١٥. وبالإضافة إلى ذلك، يتعين تشغيل صندوق المناخ الأخضر، من أجل أن تتمكن البلدان النامية من الحصول على الطاقة المستدامة بيسر وبصورة منصفة.

٥٢ - **السيد لوبان** (مولدوفا): أشاد بالأمين العام على توليه زمام المبادرة العالمية لتوفير الطاقة المستدامة للجميع. وقال إن الوثيقة الختامية التي اعتمدت في مؤتمر ريو+٢٠ تعترف بالدور الحاسم للطاقة في عملية التنمية.

٥٣ - وترتبط التنمية المستدامة ارتباطا مباشرا بكفاءة الطاقة. وإذ تدرك حكومته أن الاعتماد على استيراد الطاقة يؤدي إلى الضعف الاقتصادي وانعدام المساواة الاجتماعية، فقد اعتمدت استراتيجية لخفض هذه التبعية وتنويع مصادر الطاقة وتطوير الطاقة المتجددة. ويتوقع أن تحد الاستراتيجية من الفقر من خلال كفالة حصول السكان على مصادر الطاقة بأسعار معقولة.

٥٤ - وفيما يتعلق بالهجرة، تلتزم حكومته بتطوير السياسات الوطنية والمساهمة في تعزيز التعاون الدولي. وتمر جمهورية مولدوفا بمرحلة انتقال من نموذج للنمو يعتمد على العائدات المتحصل عليها من رعاياها العاملين في الخارج إلى نموذج قائم على الاستثمارات وصناعة الصادرات. ومن شأن تضافر الجهود لتحسين المناخ المحلي للأعمال التجارية، والاستثمار في الهياكل الأساسية، ومكافحة الفساد، أن يحفز بعض رعايا مولدوفا العاملين بالخارج على العودة إلى بلدهم والمشاركة في جهود بناء الاقتصاد المستدام. وشدد المتحدث في ذلك الصدد، على أهمية إجراء مناقشات مثمرة في الدورة القادمة للجنة الأمم المتحدة للسكان والتنمية.

٥٥ - وقال إن جمهورية مولدوفا تشاطر الدول الأعضاء القلق الذي أبدته بشأن الفشل الوشيك في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية ضمن الإطار الزمني المتفق عليه دوليا. وبينما تتفهم اعتزام المجتمع الدولي المضي قدما في تطوير أهداف التنمية المستدامة الجديدة، وهو الاعتزام الذي أُعرب عنه في مؤتمر ريو + ٢٠، فإن تلك العملية لا ينبغي أن تحوِّل الجهود الوطنية عن مسارها تجاه تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٥٦ - **السيد ساهاكوف** (أرمينيا): قال إن بلده شارك مشاركة كاملة في عملية ريو+٢٠؛ مؤكدا أن التنمية المستدامة تتطلب استمرار جميع الدول الأعضاء في الوفاء بالتزاماتها، وأن التنفيذ الفعال لقرارات المؤتمر يؤدي دورا حيويا في استمرار المداولات بشأن التنمية المستدامة.

٥٧ - ويجب الاعتراف بهشاشة أوضاع البلدان النامية، مثل بلده، في أعقاب الأزمة المالية العالمية؛ ومع ذلك لن تتخلى أرمينيا عن عزمها على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. وتؤكد أرمينيا، بوصفها بلدا غير ساحلي، على أهمية معالجة القيود التي يفرضها على التنمية عدم إمكانية الوصول إلى البحر والانعزال عن الأسواق العالمية وارتفاع تكاليف النقل العابر، بجانب تنفيذ برنامج عمل المآتي.

٥٨ - **السيد لاخال** (تونس): قال إنه يجب على اللجنة أن تعمل على كفالة تنفيذ التدابير المتفق عليها في مؤتمرات الأمم المتحدة المتعلقة بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها على التنمية، وأن تقدم توصيات فعالة بشأن وضع استراتيجيات إنمائية وطنية، وتقدم المساعدة للدول في التصدي للفقر والبطالة، مع تحقيق التوازن بين الاستدامة والنمو الاقتصادي في ذات الوقت.

٥٩ - وتكاد معدلات البطالة تصل حد الأزمة على مستوى العالم، وبخاصة وسط الشباب. وتساعد المبادرات التي نفذتها منظمة العمل الدولية، مقترنة مع استراتيجيات الأمم المتحدة المعتمدة على الصعيد القطري، على وضع استراتيجية دولية شاملة تنضوي تحتها جميع الأطراف الفاعلة، وبخاصة المؤسسات المالية والإنمائية الدولية.

٦٠ - وفيما يتعلق بتغير المناخ، يجب أن توجه اللجنة رسالة قوية وموحدة إلى مؤتمر الدوحة المرتقب المعني بتغير المناخ، وأن تنعكس فيها الإرادة السياسية اللازمة لتحقيق التقدم في المجالات الحيوية وللتوصل إلى نتائج ملزمة قانونا.

٦١ - وأعرب المتحدث عن ترحيبه بإدراج الأمين العام تقديم المساعدة إلى البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية ضمن أولويات جدول أعمال الأمم المتحدة لسنة ٢٠١٣، نظرا لأن تونس تمر حاليا بمرحلة انتقالية بعد انعتاقها من دكتاتورية استمرت سنوات طوال، أهدرت فيها موارد البلد بصورة منهجية. وقال إنه يأمل في أن تشمل المساعدة تقديم الدعم اللازم في المجالات السياسية والقانونية والإدارية، من أجل استرداد الأموال التي نهبها النظام السابق. ويمكن لمؤتمر الدوحة المتعلق باستعادة الأموال المنهوبة خلال فترة ربيع العرب أن يقدم مبادئ توجيهية بشأن كيفية تتبع تلك الأموال، مع العمل في ذات الوقت على تعزيز التعاون الدولي بشأن استردادها وإعادة استثمارها لصالح المجتمعات المحلية.

٦٢ - وفي الختام قال المتحدث إن وفده يتوجه بالدعوة مجددا إلى شركاء تونس في التنمية من أجل تكثيف جهودهم لمساعدتها في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، التي تقع مسؤوليتها على عاتق جميع الأطراف الفاعلة.

٦٣ - **السيد أوفايس سانتوس** (جمهورية فنزويلا البوليفارية): قال إن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية فضحت عيوب نظم الاقتصاد العالمي. وقد أكدت جمهورية فنزويلا البوليفارية ضرورة حدوث تحول مطلق في النظام المالي والاقتصادي الدولي، يتضمن فرض رقابة دقيقة على النظم المالية الدولية وتعزيز الهياكل المالية على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. وينبغي أن تكون الجمعية العامة بمثابة منتدى لينضج فيه مفهوم النظام الجديد للإدارة الاقتصادية على الصعيد العالمي، مع وضع لوائح جديدة تعزز نمو الاقتصاد الحقيقي. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تخضع لنقاش جاد النظم الاقتصادية الإقليمية ودون الإقليمية، التي تكمِّل النظام العالمي أو توفر بديلا عنه، وأن تناقش معها في ذات الوقت استنتاجات اللجان الاقتصادية الإقليمية التابعة للأمم المتحدة بشأن تلك النظم.

٦٤ - ويجب أن يستمر عمل لجنة الخبراء التي أنشأها رئيس الجمعية العامة فيما يتعلق بالإصلاحات الضرورية للنظام المالي والاقتصادي العالمي. ولا ينبغي أن يقتصر دور الأمم المتحدة على تخفيف تأثير الأزمة على التنمية، لأنه يجب أن يكون لها دور فعال في معالجة مسائل الاقتصاد العالمي. ومما لا جدال فيه أن نموذج الاقتصاد العالمي القائم على المضاربات المالية وسيادة رأس المال وحرية مباشرة الأعمال التجارية تبدو عليه علامات الإجهاد. ويجب أن يستعاض عن مسلمات الليبرالية الجديدة بنماذج ديمقراطية حقيقية، تستند إلى التضامن واحترام السيادة وحق الشعوب في تقرير المصير وفي بناء نظم سياسية واقتصادية خاصة بها.

٦٥ - ويجب الترويج للآليات الإقليمية المبتكرة مثل مصرف التحالف البوليفاري لشعوبنا الأمريكية (ALBA Bank)، والنظام الموحد للمقاصة الإقليمية للمدفوعات، ومصرف الجنوب، باعتبارأنها توفر حلول مشروعة بديلة لمشكلة الدين في البلدان النامية؛ إذ تعالج هذه الآليات الاحتياجات الحقيقية لتلك الدول دون أن تحاول تغيير نظمها الاقتصادية أو السياسية، وتظهر ما يمكن أن يسهم به التعاون

فيما بين بلدان الجنوب في بناء هياكل مالية إقليمية جديدة، موجهة نحو خدمة المصالح المشتركة.

٦٦ - ويجب أن ينفذ جدول أعمال تمويل التنمية تنفيذا كاملا، مع وفاء البلدان المتقدمة النمو بالتزاماتها. ويجب ألاّ تُفرض شروط على التعاون الدولي، وأن تحتفظ البلدان النامية ذات السيادة بالحق في صياغة السياسات العامة التي تراها مناسبة دون تدخل من مؤسسات بريتون وودز. ويمكن لأدوات مثل حقوق السحب الخاصة أن تعزز جهود التنمية وتنهي احتكار مؤسسات بريتون وودز الضار لمسائل الائتمان.

٦٧ - وتعلق جمهورية فنزويلا البوليفارية أهمية كبرى على الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجرى كل أربع سنوات للأنشطة التنفيذية الإنمائية للمنظمة، وتتطلع إلى المشاركة بنشاط في تلك العملية. وفي حالة عدم وجود معيار واحد ينطبق على جميع البلدان في مجال تقديم المساعدة، يتعين أن يصمم الاستعراض بشكل يتناسب مع احتياجات وخصائص كل بلد على حدة، مع مراعاة خطط واستراتيجيات التنمية الوطنية للبلد المعني واحترام سيادته وسلامته الإقليمية.

٦٨ - وعلى الرغم من أن فنزويلا دولة منتجة للنفط، فإنها تستوفي نسبة ٧٠ في المائة من طلبها على الطاقة من مصادر الطاقة الكهرومائية، وينفذ في نسبة ٦٠ في المائة من مساحة إقليمها الوطني حاليا شكل ما من أشكال الحفاظ على البيئة. ومن منطلق التضامن مع البلدان النامية، قال المتحدث إن تعاون بلده مع دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في مجال الطاقة يشكل حجر الزاوية في سياسته الخارجية.

٦٩ - **السيد بوديني** (سان مارينو): قال إن الأمم المتحدة هي الهيئة العالمية الوحيدة التي تملك الشرعية والعضوية اللازمتين لمعالجة القضايا الاقتصادية والمالية المرهقة التي يواجهها العالم حاليا. ويمكن لإدارة الاقتصاد العالمية أن تجد الحلول للتحديات المتداخلة مثل البطالة والنهوض بعبء الدين على المستويين الوطني والمؤسسي وعلى مستوى القطاع الخاص، والمحافظة على صناديق المعاشات التقاعدية للسكان المسنين، وعدة مسائل أخرى.

٧٠ - وأكدت المناقشة الموضوعية الرفيعة المستوى بشأن الحالة الاقتصادية والمالية العالمية مجددا، الشرعية التي تملكها الأمم المتحدة في مجال معالجة المسائل التي تؤثر على العالم بأسره، وعلى الأخص الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية. ومن الضروري إيجاد استراتيجيات جديدة وبث روح التضامن وسط البلدان والمواطنين في مواجهة تصاعد التوترات الاجتماعية الناجمة عن استمرار عدم المساواة. ولذا ينبغي تكرار المناقشة الموضوعية خلال الدورة الحالية وفي الدورات المقبلة للجمعية العامة كذلك.

٧١ - **السيدة فيال** (منظمة العمل الدولية): قالت إن الاختلالات المستمرة في الأسواق العالمية ينشأ عنها عدد من التحديات المتعلقة بسوق العمل والتحديات الاجتماعية؛ وتظل توقعات العمالة العالمية قاتمة، بينما يواجه كثير من الاقتصادات المتقدمة، التي أضرت بها الأزمة المالية، مستويات من انعدام المساواة لم يسبق لها مثيل منذ الكساد العظيم. ويبلغ تعداد المتعطلين عن العمل على الصعيد العالمي نحو ٢٠٠ مليون شخص، منهم ٧٥ مليونا من الشباب، بينما يكسب زهاء ٩١٠ ملايين عامل أقل من دولارين في اليوم، ويفتقرون إلى الحماية الاجتماعية المناسبة.

٧٢ - ويجب وضع الشواغل العالمية التي يواجهها الاقتصاد الحقيقي في صلب القرارات المتخذة بشأن السياسات في اللجنة. وظلت الهيئات الثلاث لمنظمة العمل الدولية تعمل جاهدة لكفالة اتخاذ قرارات شاملة ومنسقة، بغرض تقصير مدة ركود الاقتصاد العالمي وتقليل عمقه، وتسريع الانتعاش كذلك. وفي ذلك الصدد، قد تكون القرارات التي اعتمدها مؤتمر العمل الدولي مؤخرا مكملة لعمل اللجنة.

٧٣ - أولا، يسلِّم القرار المتعلق بالدعوة إلى اتخاذ إجراء بالحاجة الملحة إلى معالجة أزمة عمالة الشباب، من منطلق إدراك ضرورة أن تعزز سياسات الاقتصاد الكلي العودة إلى مسار النمو، وتحفز إيجاد فرص العمل وتشجع الاستثمارات المنتجة وتعزز إمكانية الحصول على التمويل. ثانيا، من منطلق الاعتراف بافتقار أكثر من خمسة بلايين شخص إلى الضمان الاجتماعي، جرى اعتماد معيار عمل دولي جديد بشأن الحد الأدنى للحماية الاجتماعية على الصعيد الوطني. وتدعو التوصية ٢٠٢ إلى توفير الرعاية والاستحقاقات الصحية الأساسية، علاوة على توفير ضمان للدخل الأساسي. وأشار المتحدث إلى فعالية نظام الحد الأدنى للحماية الاجتماعية، التي ثبتت أثناء فترة الأزمة الاقتصادية العالمية، فلاحظ أن الوقت قد حان لمعالجة مسألة تنفيذ تلك التوصية.

٧٤ - ويجب أن يظل الناس وأسباب رزقهم في قلب عمليات صنع القراراتالمتعلقة بالسياسات، وأن تكون الحلول المستدامة هي الحلول ذات الصبغة العالمية فقط. وتوفر خطط منظمة العمل الدولية بشأن العمل اللائق إطارا متماسكا للسياسات، يمكن أن تدمج فيه أبعاد الاقتصاد الكلي والعمالة والأبعاد الاجتماعية والبيئية لنموذج إنمائي فعال.

٧٥ - **السيد ماديوالي** (الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر): رحب بالوثيقة الختامية لمؤتمر ريو+٢٠، ولا سيما مجالات الأولوية ال ٢٦ التي يتعين أن يعالجها جدول أعمال التنمية المستدامة الجديد، فقال إن تكامل العمل ضروري لكل من تحقيق التنمية المستدامة وبناء قدرة من هم عرضة للصدمات من الأفراد والمجتمعات والبلدان.

٧٦ - وتعتبر البلدان النامية عرضة بشكل خاص لحدوث الصدمات والآثار المترتبة عليها، التي كثيرا ما تحوِّل مكاسب التنمية إلى خسائر.وتعالج الالتزامات التي تعهدت بها الدول في المنتدى الرابع الرفيع المستوى بشأن فعالية المعونة، بشكل مباشر، المهمة الأساسية لدمج مفهوم القدرة على الصمود في سياسات التنمية المستدامة. وتنبغي الاستفادة من ذلك المفهوم من أجل تعزيز تماسك الروابط بين العمل الإنساني والعمل الإنمائي. ومع ذلك، يجب أن تعالج الحكومات الثغرات الخطيرة في توفير التمويل من أجل بناء القدرة على التحمل، من خلال زيادة الموارد المخصصة الحد من مخاطر الكوارث والتأهب لها. والتزم الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر بتخصيص نسبة ١٠ في المائة من مجموع التمويل الذي يستلم لنداءات الطوارئ من أجل الحد من المخاطر، وهو يشجع الوكالات الأخرى على أن تحذو حذوه.

٧٧ - ومن الضروري أن تقوم البلدان المانحة، بالإضافة إلى تقديم الدعم لصغار المزارعين ومعالجة تقلبات أسعار الأغذية، باتخاذ اجراءات أبكر وأكثر حسما بشأن مسائل الأمن الغذائي والتغذية في حالات الأزمات المزمنة، لأن التبكير بالعمل في مثل تلك الأزمات يكفل فعالية التكلفة ويمكن أن ينقذ أعدادا أكبر بكثير من الأرواح. كما يجب على الحكومات أن تعالج جوانب عدم المساواة في الحصول على الرعاية الصحية، وبخاصة وسط النساء والأطفال. وقد اتفقت الأغلبية الساحقة من الحكومات على أن معالجة مسائل عدم المساواة في مجال الصحة ضرورية لتحقيق الأهداف٣ و ٤ و ٥ من الأهداف الإنمائية للألفية، وتعهدت بتكثيف الجهود من أجل كفالة عدم التمييز والمساواة بين الجنسين في ذلك المجال؛ ودعا المتحدث الحكومات إلى الوفاء بذلك التعهد.

٧٨ - وانتقل المتحدث إلى المشهد الإنمائي لما بعد عام ٢٠١٥، فدعا إلى التعجيل بتنفيذ إطار عمل هيوغو، الذي يركز على بناء قدرة المجتمعات والأمم على الصمود في وجه الكوارث، وأكد على وجوب أن تدمج قدرة صمود

المجتمعات المحلية بشكل ملائم في عمليات التخطيط الوطنية والدولية معا، وفي خطط التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥ كذلك. وأعرب عن تشجيع الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر للجمعيات الوطنية، التي لدى كثير منها جذور عميقة في المجتمعات القابلة للتأثر وخبرات تزيد على قرن من الزمان في مجال الاستجابة الإنسانية وتقديم الخدمات، كي تسهم في صياغة خطط التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥، وتعمل مع حكوماتها بشأن القضايا ذات الصلة.

٧٩ - **الرئيس:** شكر جميع الوفود على مشاركتها في المناقشة وقدم خلاصة أولية لآرائها، قائلا إنه سيعدها في شكل مشروع وثيقة ويوزعها من أجل أن يستخدمها أعضاء اللجنة في وقت لاحق من الدورة.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٥.